



الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي والتكنولوجي

الإدارة العامة لتجديد الجامعي

2017-2008

2008

المحتوى

- المقدمة 3
- 1- دعم الانتشار الجهوي للجامعات ولأقطاب الجامعة في إطار تكريس اللامركزية 5
- 1-1- مواكبة التطور الكمي للتعليم العالي 5
- 1-2- تطور الجموع الطلابية حسب الاختصاصات الكبرى استجابة للحاجة من الإطارات 5
- 2- دعم التشغيلية ونشر ثقافة المؤسسات 7
- 1-2- نشر ثقافة المؤسسات 7
- 2-2- دعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في التكوين والبحث 8
- 2-3- تطوير آليات البناء المشترك للشهادات التطبيقية 8
- 2-4- تطوير المرصد الجامعية 8
- 3- دعم الجودة في التعليم العالي والبحث 9
- 1-3- تكثيف التعاون الدولي لمسايرة المعايير الدولية في التكوين والبحث 9
- 2-3- إرساء آليات التقييم والاعتماد وضمان الجودة 10
- 3-3- التطوير على مستوى الاستشراف والبرمجة والتسيير 11
- 4-3- تطوير الإعلامية في التكوين والتسيير وإرساء منظومة التعليم الافتراضي 13
- 4- التجديد البيداغوجي واستهداف القطاعات والمسالك الواعدة 14
- 1-4- تعميم نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه ("أمد") 14
- 2-4- استهداف القطاعات والمسالك الواعدة 14
- 3-4- تكريس المبادئ البيداغوجية المرنة والمجددة 15
- 4-4- تطوير التكوين عن بعد وتدعيم منظومة التعليم الافتراضي كرافد لفتح آفاق التعلم مدى الحياة 15
- 5- تكوين المكونين كإحدى دعائم بناء اقتصاد المعرفة 18
- 1-5- تنمية إطار التدريس عن طريق التكوين بالبحث 18
- 2-5- سياسة الانتدابات ودعم الجامعات الداخلية 18
- 3-5- تكثيف التكوين البيداغوجي للمدرسين 19
- 6- تطوير الحياة الجامعية 21
- 1-6- تطوير الخدمات الجامعية ودعم جودتها 21
- 2-6- دعم التغطية الصحية والإحاطة النفسية للطالب 21
- 3-6- تكثيف الأنشطة الثقافية والرياضية وتنويعها بالوسط الجامعي 21

المقدمة

في ظلّ التحولات الاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم تتأكد خيارات تونس في مجال التركيز على تكوين العنصر البشري وإعطائه الأولوية في إستراتيجية التنمية الوطنية. ويواجه التعليم العالي في مرحلته الحيوية الحالية جملة من التحديات المتعلقة أساسا بمقتضيات الإسهام في بناء مجتمع المعرفة في اقتصاد معولم، وضرورات الإعداد الأفضل للحياة المهنية والتكوين لمهن الغد، واستباق النسق المتسارع للتطورات التكنولوجية والعلمية. ويتطلب كسب هذه الرهانات نحت جملة متكاملة من آليات التجديد وتوظيفها لتأمين الإطار الملائم لتطوير قطاع التعليم العالي. وتتبع الحلول الإصلاحية المعتمدة ومشاريع التجديد المبتكرة من واقع التطورات التي شهدها القطاع، وخصوصيات الجامعات التونسية في تفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الاستئناس في كل ذلك بالتجارب الناجحة في البلدان الأكثر تقدما.

وقد اكتسب الجهد الإصلاحي العميق الذي يشهده التعليم العالي إطاره التشريعي بإصدار القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي وهو القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 الذي يرسم الخطوط الاستراتيجية العامة للقطاع بهدف تعزيز الثقة المتنامية في منظومة التعليم العالي لدى الطلبة وأوليائهم، وتلبية انتظارات المشغلين والمجتمع، و تأكيد مصداقية الشهادات الوطنية ودعمها تجاه الجهات الأجنبية.

أكد القانون التوجيهي للتعليم العالي خاصة على التوجهات الاستراتيجية والمبادئ العامة التالية :

- الطالب هو محور منظومة التعليم العالي وله الحق في تلقي الدروس ومتابعتها بانتظام والتأطير من قبل المدرسين والإسهام في نحت مساره والإعلام حول مسالك التكوين ومساراته وبرامجه والأفاق المهنية التي يؤهل لممارستها.
- الجودة عنصر أساسي في منظومة التعليم العالي والبحث وهي تشمل مجالات التكوين والبحث والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي. وأرسى للغرض آليات الاعتماد والتقييم الإجباري الذي يشمل المؤسسات الجامعية ومسالك التكوين والبرامج والأداء العلمي والبيداغوجي للمدرسين وعقود التكوين.
- تطوير مهام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث لتضطلع بدورها الحيوي في مجال دفع تشغيلية الخريجين والمساهمة في التطوير التكنولوجي. وقد أصبحت التشغيلية وإحداث المؤسسات المجددة وبعث المشاريع من قبل الخريجين من المهام الأساسية التي يتعين على الجامعات تأمينها والإعداد لها.
- تمكين الجامعات من توسيع تفتحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتجذير دورها كشريك في العمل التنموي بتأكيد اللامركزية الجامعية ودعمها وتوجيه الخارطة الجامعية نحو تحقيق انتشار مؤسسات التعليم العالي في كافة أرجاء البلاد.
- المحافظة على القيمة العلمية للشهادات التونسية وما تعبر عنه من كفاءات باعتماد نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه (أمد)
- تطوير صيغ مبتكرة للتكوين تدعم التشغيلية منها بالخصوص التكوين التطبيقي والتكوين بالتداول والتدريب الميداني للطلبة. وهي آليات تؤمن للطلبة فرص اكتساب الكفاءات العلمية والمهارات التكنولوجية المقررة ضمن برامج التكوين بالاحتكاك المباشر مع أهل المهنة ومعايشة واقع المؤسسة الاقتصادية.
- اعتماد مبدأ التعاقد بين الجامعات والدولة لمدة أربع سنوات كأسلوب متطور لتعزيز استقلالية الجامعات وضمان مساهمتها الفعلية في تنفيذ مخططات التنمية الوطنية وتحقيق معايير الجودة. وتحدد هذه العقود الأهداف وتضبط التزامات الطرفين في مجال التمويل وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير الأسس الموضوعية للتقييم والمساءلة اللاحقة.
- تمكين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث من المزيد من المرونة في التصرف بفتح

إمكانية تطوير شكلها القانوني من الصبغة الإدارية إلى الصبغة العلمية والتكنولوجية لتخضع إلى التشريع التجاري.

- تأكيد مبدأ مجانية التعليم العالي العمومي والترخيص للجامعات لتقديم خدمات بمقابل في إطار عقود شراكة مع محيط الإنتاج.

وستعنى هذه الوثيقة بتقديم المحاور الاستراتيجية الكبرى التي توجه جهود التطوير والتجديد والإصلاح في قطاع التعليم العالي والبحث خلال الفترة 2008-2017 في ارتباطها بالأولويات التنموية الوطنية كما تم ضبطها في البرنامج الانتخابي لتونس الغد وفي مخططات التنمية وفي النصوص التشريعية ذات الصلة.

وتتعلق هذه المحاور أساسا بدعم الانتشار الجهوي للجامعات وللأقطاب الجامعية في الجهات في إطار تكريس اللامركزية، وتعزيز تشغيلية الخريجين ونشر ثقافة المؤسسات، ودعم الجودة، والتجديد البيداغوجي واستهداف القطاعات الواعدة، وتكوين المكونين كإحدى دعائم بناء اقتصاد المعرفة، وتطوير الحياة الجامعية.

1- دعم الانتشار الجهوي للجامعات وللأقطاب الجامعية في إطار تكريس اللامركزية

يشكل انتشار الجامعات والأقطاب الجامعية في الجهات عاملا من عوامل التنمية والإشعاع. ويهدف هذا التوجه إلى مزيد تقريب خدمات التعليم العالي من طالبي التكوين ودعم التقارب الجغرافي بين مؤسسات الجامعة الواحدة واعتماد مبدأ تعدد التخصصات. كما يرمي إلى بعث جامعات متوسطة الحجم لتخفيف العبء على الجامعات الكبرى وتحقيق مرونة التسيير والإشراف باعتماد اللامركزية في الإدارة والتصرف.

وكنتيجة لهذه السياسة بلغ عدد الجامعات التونسية 13 جامعة علاوة على شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية المنتشرة في كل جهات الجمهورية. وتعمل الوزارة على توفير الفضاءات اللازمة لقبول الطلبة الوافدين على التعليم العالي في أحسن الظروف حيث شهد النسيج المؤسساتي إثراء خاصا بإحداث عدة مؤسسات وأقطاب جامعية جديدة.

1-1- مواكبة التطور الكمي للتعليم العالي

1-1-1- تطور عدد الطلبة: بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي 36.2 % للفئة العمرية 19-24 سنة خلال السنة الجامعية 2008/2007. وبلغ عدد الطلبة 350828 طالبا خلال السنة الجامعية 2008/2007، مقابل 324034 طالبا سنة 2005-2004. كما بلغت نسبة النجاح العامة 71.3 % بالنسبة إلى سنة 2008/2007.

وينتظر أن يواصل تزايد عدد الطلبة نسقه التصاعدي على أن تشهد المنظومة الجامعية استقرارا في نسب تزايد أعداد الطلبة في أفق سنة 2011-2012. واعتبارا للمعطيات الديموغرافية وغيرها من العوامل المؤثرة في نسب الالتحاق بالتعليم العالي وبناء على تطور المردود الداخلي لمنظومة التكوين الجامعي فإن أعداد الطلبة ستشهد تراجعا بداية من سنة 2016/2017.

وبالتوازي فإن نسق توسيع الخارطة الجامعية يجب أن يواكب هذا التطور مع التركيز على الانتشار التدريجي للجامعات في الجهات وترشيد سياسة إحداث المؤسسات الجديدة بالتركيز على الجهات الداخلية واستغلال الإمكانيات المتوفرة في المؤسسات القائمة.

1-1-2- تطور عدد خريجي التعليم العالي: عرف عدد خريجي التعليم العالي تطورا ملموسا من سنة إلى أخرى، حيث بلغ هذا العدد 60951 خريجا سنة 2008. وسيكون لهذا التطور انعكاسا مباشرا على سوق الشغل سواء من الناحية الكمية من حيث تطور عدد طالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي، أو من الناحية النوعية من حيث دخول اختصاصات جديدة سوق الشغل والمتمثلة أساسا في شهادات المراحل القصيرة وشهادات نظام "أمد". واستباقا لهذه التحديات الجديدة تعمل الوزارة على تقريب التكوين من حاجيات سوق الشغل لتسهيل اندماج الخريجين.

1-2- تطور الجموع الطلابية حسب الاختصاصات الكبرى استجابة للحاجة من الإطارات

أبرزت الدراسة الإستراتيجية المتعلقة بالحاجيات من الإطارات إلى حدود سنة 2025 التي قامت بها الوزارة ضرورة العمل تدريجيا على توجيه أفواج الطلبة الواردين على التعليم العالي وتوزيع جموعهم على الاختصاصات الكبرى ذات الأولوية خدمة للأهداف التنموية الوطنية.

1-2-1- منهجية تطوير متحركة تقوم على فرضيات التشغيلية وبناء مجتمع المعرفة: يقوم استكشاف الحاجيات الوطنية المستقبلية من الكفاءات والمؤهلات من خريجي التعليم العالي على مدى الطويل على منهجية تطوير مرنة ومتحركة تنطلق من تحليل الوضع الحالي لعروض التكوين في علاقتها بالحاجيات الحقيقية للاقتصاد من الناحيتين النوعية والكمية واستشراف أوجه تطورها على ضوء التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة.

ويستنتج من تحليل الوضع الراهن لملاح سوق الشغل في علاقته بعروض التكوين ما يلي :

- احتدام الضغط على سوق تشغيل الخريجين بالنسبة إلى السنوات الأخيرة حيث تطورت نسبة

الخريجين من مطالب الشغل غير المستوفاة من 18% سنة 1999 إلى 35% سنة 2005 كما تجاوزت نسبة الخريجين غير المشغلة لأول مرة المعدل الوطني. وازدادت صعوبات الاندماج المهني خصوصا بالنسبة إلى خريجي اختصاصات الاقتصاد والتصرف والحقوق وبعض الشعب القصيرة في النظام القديم.

- طلب داخلي للتكوين يعطي أولوية كبرى للتجربة المهنية في مقابل طلب خارجي ضعيف التنوع لا يمكن من امتصاص ضغوط السوق الداخلية.
- التركيز على نقص التكوين المهني والمعرفة التطبيقية في تشخيص الباعثين لنقاط ضعف التكوين لدى خريجي التعليم العالي.
- اقتصار التجارب السابقة لمهنة المنظومة الجامعية على إدماج أنشطة موجودة سلفا.
- ضرورة توخي مقارنة مجددة لمحتوى التكوين تناغما مع الآفاق الاقتصادية الواعدة.
- ضرورة تجاوز هامشية "بعث المشاريع" وغيابها عن آفاق الطالب رغم أن عدة استبيانات بينت أن 60% من الشهادات بالنسبة إلى بعض الاختصاصات معنية ببعث المشاريع.
- ضرورة تطوير المعلومة المقدمة للمنتفع من التكوين وإخضاع محتوى التكوين إلى التعديلات المناسبة لتحسين توظيف الكفاءات.

واعتبارا لخصوصيات الاقتصاد التونسي ودرجة مرونته، تتأكد ضرورة اعتماد منهجية مرنة ومتحركة لتطوير المنظومة الوطنية للتكوين الجامعي بمواكبة مختلف فرضيات تفاعلات الديناميكية الاقتصادية والتربوية على المدى البعيد والتأثير فيها وعدم الاقتصار على تحمل تبعاتها بناء على مؤشرات الفعالية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، والفعالية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتطور جودة التكوين، وجودة البحث الأكاديمي والتطبيقي وتشريك المحيط.

وتقوم هذه المنهجية على استغلال سيناريو وسيط بين سيناريو أول يتميز بمعدل نمو أسرع بالنسبة إلى ثوابت التشغيل وبتموقع أكثر تركيزا على قطاعات الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العليا، وسيناريو ثان يعنى بمجتمع المعرفة ويتميز بتشغيلية أوسع لأصحاب الشهادات وذوي الاختصاصات الدولية وذلك ضمن إطار إقليمي أكثر تشجيعا مع تخصص أكثر في الخدمات ذات القيمة المضافة العليا.

وينتظر أن تكون لهذه المقاربة أثارا إيجابية ومباشرة على تنمية التشغيل وتحسين نسبه، وتطوير الحصص القطاعية في التشغيل، والرفع من نسب التأطير في قطاعي الصناعة والخدمات، وتطوير حصص الشعب القصيرة في التشغيل ودعم حصص الاختصاصات العلمية.

1-2-2- الحاجيات المستقبلية إلى الكفاءات والمؤهلات : تؤكد سيناريوهات التطوير المعتمدة لتقييم الحاجيات من الإطارات على ضرورة مراعاة الخطوط المنهجية التالية لتوجيه جموع الطلبة :

- تتواصل الضغوط على سوق تشغيل حاملي الشهادات العليا إلى حدود سنة 2011 لتنتهج مسارا أقلّ ضغطا إلى غاية سنة 2016. تعقب هذه المرحلة فترة حاجة غير معلنة إلى الكفاءات بسبب النمو الاقتصادي والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العليا.
- تمثل نسبة الطلبة في الشعب القصيرة ثلث الطلبة المسجلين في الجامعات التونسية وتمثل نسبة الطلبة في الشعب الطويلة الثلثين في مطلع العشرية الحالية. وتؤكد الدراسة على أنّ حاجيات الاقتصاد هي أقرب إلى نسبة عكسية بين الشعب القصيرة والشعب الطويلة مما يعطي أهمية للتكوين في الشعب القصيرة.
- أخذا بعين الاعتبار للتصنيف الدولي للشعب، تتأكد ضرورة تعديل التوازن الراهن من خلال مزيد دعم الاختصاصات التكنولوجية والفلاحية والنقل والترفيه والسياحة على حساب اختصاصات الآداب والإنسانيات والفنون والاقتصاد والتصرف والمناهج الكمية.
- التشديد على ضرورة تجاوز المنهجية المقارنبة للوضع الراهن صبغتها الكمية للتعمق في الأبعاد النوعية ومضامين الكفاءات المستهدفة.
- تأكيد الطابع الحيوي للتجديد المتواصل والمراجعة الدورية لمحتوى التكوين.

2- دعم التشغيلية ونشر ثقافة المؤسسات

يمثل دعم تشغيلية الخريجين أولوية الأولويات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي. وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا على تكريس هذه الأولوية من خلال التركيز على الاختصاصات الواعدة وعلى الشعب القصيرة المهنة وتوظيف جملة من الآليات المتنوعة لتحسين فرص حاملي الشهادات العليا في الحصول على شغل أو بعث مشاريعهم الخاصة. ويدعم الإصلاح الهيكلي والبيداغوجي المتعلق باعتماد نظام "أمد" سياسة الوزارة في هذا المجال وذلك خاصة بفضل الإجراءات التالية :

- إرساء ثلاثة مستويات واضحة للاندماج المهني للخريجين هي الإجازة والماجستير والدكتوراه.
- استيعاب ثلثي الطلبة في الشهادات التطبيقية والثلث الآخر في الشهادات الأساسية والبحثية.
- تدعيم التكوين الخاص بالتعلمت الأفقية المشتركة التي من شأنها تيسير اندماج الخريجين في سوق الشغل والمتعلقة خاصة باللغات الأجنبية والإعلامية وثقافة المؤسسة والتي تمثل 25 بالمائة من أرصدة الوحدات الإلجارية لكل إجازة.
- تدعيم التكوين التطبيقي وفرص اكتساب المهارات العملية خاصة في إطار التربصات التي تمثل 30 رصيذا على الأقل من كل إجازة تطبيقية.
- توضيح المؤهلات والكفايات المكتسبة من قبل الخريجين والتعريف بها في ملحق الشهادة.
- تشريك المهنيين وممثلي مختلف القطاعات الاقتصادية في عضوية كافة اللجان الوطنية المكلفة بإرساء نظام "أمد" وخاصة منها اللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية.
- البناء المشترك بين الجامعيين وأهل المهنة للإجازات التطبيقية وشهادات الماجستير المهني.

2-1- نشر ثقافة المؤسسات

يمثل نشر ثقافة المؤسسات وبعث المشاريع وحفز روح المبادرة أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية التعليم العالي. ويهدف إلى دعم مساهمة الجامعة في إحداث المؤسسات عموما، وفي إحداث المؤسسات في القطاعات المحددة بالخصوص. والغاية من ذلك هي أن لا تكون الجامعة مواكبة فحسب لاقتصاد يتحول، وإنما مساهمة في تحديد الاتجاهات الواعدة لهذا الاقتصاد وفي إعداد الأجيال القادمة من الخريجين لقطاعات جديدة ذات تنافسية أعلى وفرص جديدة للعمل لا يوفرها الاقتصاد القديم، وفي التحضير لاقتصاد يقوم على المعرفة.

ويتم ترسيخ ثقافة المؤسسات ونشرها بالعمل على مستويات ومحاور متعددة منها :

- تكثيف الأنشطة التحسيسية وتنويعها حول ثقافة المؤسسة من خلال تنظيم أيام إعلامية ودورات تكوينية وتربصات ولقاءات بأصحاب المؤسسات الصناعية وذلك ضمن برنامج سنوي تنفذه كل الجامعات مع الحرص على طابع الاستمرارية فيه.
- إدراج ثقافة المؤسسة كوحدة تعليمية إلجارية يتابعها جميع الطلبة المسجلين في إجازات منظومة "أمد" في كافة الاختصاصات والشعب وبمختلف مؤسسات التعليم العالي مع الحرص على تحسين جودتها من حيث البرامج والتأطير.
- دعم التكوين التطبيقي لدعم تشغيلية الخريجين وتنمية ثقافة المؤسسة وروح المبادرة والإبداع لدى الطلبة. وينجز الطالب فترة التكوين التطبيقي في إحدى المؤسسات أو الهيئات العمومية أو الخاصة تحت إشراف مزدوج جامعي ومهني في شكل تربص أو تكوين بالتداول.
- تطوير منظومة التربصات ومشاريع ختم الدراسة في الدراسات الهندسية وتوظيفها في بعث المؤسسات.
- إنشاء ماجستير مهني في "إحداث المؤسسات" في كل جامعة.
- إعداد المحامل البيداغوجية الخاصة بثقافة المؤسسة وتأهيل المدرسين للغرض بمساهمة فاعلة من الجامعة الافتراضية.
- ربط المؤسسات الجامعية ببنوك المعلومات المتخصصة في المجال الاقتصادي

- إحداه "فضاء المؤسسة" لدى كل جامعة وتعميمه تدريجيا على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

2-2- دعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في التكوين والبحث

تمثل الشراكة مع المحيط الاقتصادي الداخلي أحد أهم الأساليب المبتكرة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية للقطاع. ويتجسد ذلك في إبرام اتفاقيات مع نقابات الأعراف والغرف التجارية والهيئات المهنية. ويتم الحرص على توسيع نطاق اتفاقيات الشراكة وتعميمها على القطاعات غير التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وتكثيف الاتفاقيات على المستوى المحلي والجهوي بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من جهة والمؤسسات الإنتاجية وغيرها من الهيئات كالغرف التجارية من جهة أخرى.

وتعتمد الشراكة كأحد مؤشرات التقييم للمؤسسة الجامعية في إطار المنظومة الوطنية للتقييم إلى جانب معايير التجديد البيداغوجي، والإنتاج العلمي، والمردودية، والتشغيلية.

أما على مستوى البحث والتطوير فإن التوجه المركزي يهدف إلى جعل المنظومة الوطنية للبحث والتطوير في خدمة المؤسسة وإحداث القيمة وجعل الشراكة مع المؤسسة الخاصة من أولويات القطاع.

2-3- تطوير آليات البناء المشترك للشهادات التطبيقية

يهدف البناء المشترك للإجازات التطبيقية والماجستير المهني إلى تحقيق ملاءمة أكبر بين مسالك التكوين الجامعي والاحتياجات الفعلية لسوق الشغل بإشراك المهنيين في مختلف مراحل التصور والتنفيذ والمتابعة لتلك الشهادات حتى تضمن بنسب أوفر لخريجها فرص الحصول على شغل بفضل التزام الأطراف المهنية. ويقوم البناء المشترك للإجازات التطبيقية والماجستير المهني على احترام المعايير التالية :

- شراكة هيكلية دائمة تتجسد في لجنة البناء المشترك لكل إجازة تطبيقية أو ماجستير مهني والتي يترأسها مشرفان اثنان أحدهما من إطار التدريس، والثاني من أهل المهنة، والتي تضم في عضويتها عددا من المدرسين الجامعيين وممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والمراكز الفنية والمؤسسات الاقتصادية والخبراء في الاختصاص.
- اعتماد دليل مرجعي للمهن والكفاءات.
- تبني دليل حول جودة التربصات.
- إعداد دليل مرجعي لبرامج التكوين.
- تأمين تناسق التكوين على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.
- تأمين التكوين باعتماد فريق بيداغوجي مختلط (جامعيين ومهنيين).
- تقييم التكوين ومتابعة الاندماج المهني للخريجين.

2-4- تطوير المرصد الجامعية

تعنى المرصد الجامعية بالدراسات والإحصاء، وبمتابعة الخريجين وتوفير معطيات كمية ونوعية عن علاقة التكوين بسوق الشغل جهويا ووطنيا ولعب دور حلقة الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم إحداث مرصد بكل جامعة بمقتضى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 3 أفريل 2008. كما تم إدراجها ضمن الهيكل التنظيمي القار للجمعيات بمقتضى الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها.

وتدعى المرصد المحدث إلى مساندة جهود الجامعة في تعزيز تشغيلية الخريجين ونشر ثقافة المؤسسة لدى الطلبة من خلال توفير المعلومة المحيطة حول المهن والقطاعات الواعدة وحول وضعيات الخريجين واحتياجات المشغلين وتقييمهم لكفاءات ومهارت الطلبة المنتدبين وانتظاراتهم المستقبلية.

3- دعم الجودة في التعليم العالي والبحث

إن استهداف الجودة هو المحرك الرئيس لكل الإصلاحات التي شهدتها قطاع التعليم العالي غير أن الحاجة إلى دعم الجودة تأكدت في السنوات الأخيرة كإحدى تبعات التطور الكمي السريع الذي عرفه القطاع. وقد أقر القانون الجديد للتعليم العالي بأن الجودة عنصر أساسي في منظومة التعليم العالي والبحث وهي تشمل مجالات التكوين والبحث والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي.

وسيتيم العمل على دعم الجودة بالعمل على مسايرة المعايير الدولية في التكوين، وتركيز آليات التقييم والاعتماد وضمان الجودة، وتطوير الاستشراف والبرمجة والتسيير الذي يشمل اعتماد التعاقد وتركيز منظومة التصرف حسب الأهداف وتطوير أنظمة المعلومات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

3-1- تكثيف التعاون الدولي لمسايرة المعايير الدولية في التكوين والبحث

إن دعم الجودة في منظومة التعليم العالي ينطلق من تثمين المكتسبات المنجزة والاعتزاز بالخصوصيات والأهداف التنموية الوطنية، مع العمل على مسايرة المعايير الدولية في التكوين والبحث، وتكثيف التعاون الدولي ومزيد التفتح على الاتحاد الأوروبي وسائر الأنظمة المتطورة للتعليم العالي بالعالم.

وفي هذا الإطار يشكل انخراط تونس في منظومة الإجازة والماجستير والدكتوراه (أمد) خيارا يندرج ضمن الجهود التي ما انفكت الدولة تبذلها لتطوير منظومة التكوين الجامعي انسجاما مع المعايير المتداولة في أكثر الدول تقدما، وخدمة للأهداف الاستراتيجية الوطنية.

ويمثل نظام "أمد" نقلة نوعية تعيد بناء منظومة التكوين الجامعي حسب ثلاثة مستويات متميزة ومتراصة وهي شهادة الإجازة التي تختم تكويننا في مستوى 3 سنوات بعد البكالوريا، وشهادة الماجستير التي تختم تكويننا في مستوى 5 سنوات بعد البكالوريا، وشهادة الدكتوراه التي تختم تكويننا في مستوى 8 سنوات بعد البكالوريا.

ويتميز نظام "أمد" بأنه نظام تكوين مرن وقابل للمقارنة مع الأنظمة المتداولة دوليا، وييسر معادلة الشهادات الوطنية، ويوفر حركية أكبر للطلبة للتنقل بين شعب التعليم العالي في تونس وفي الخارج، ويثمن مكتسبات الطالب من خلال نظام الأرصد القابلة للاكتساب النهائي والتحويل، ويمكنه من نحت مساره باختيار وحدات تعليمية في مجالات وتخصصات متعددة.

وعلاوة على مسايرة المعايير الدولية في التكوين باعتماد نظام "أمد"، تتوجه جهود الوزارة إلى مزيد دعم التفتح على الاتحاد الأوروبي الذي تربطنا به تقاليد شراكة راسخة، وتنمية مختلف مجالات التعاون مع سائر الأنظمة المتطورة للتعليم العالي والبحث بالعالم. ويكون ذلك بالعمل على تكثيف مشاريع التعاون الدولي وتطوير اتفاقيات الشراكة في المجالات ذات الأولوية الوطنية مثل :

- توأمة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث مع نظيراتها في الدول المتقدمة،
- الترفع في عدد الشهادات المزدوجة والشهادات المشتركة بين الجامعات التونسية ونظيراتها في الدول المتقدمة،
- تطوير الإشراف المزدوج في مستويات الماجستير والدكتوراه والرفع من عدد الأطروحات تحت الإشراف المزدوج.
- العمل على مزيد إدماج تونس في الفضاء الأوروبي للبحث، وتكوين فرق بحث ذات كفاءة في مستوى عالمي خاصة في المجالات التي تمثل تحديات لتونس، ولها انعكاسات اجتماعية واقتصادية هامة بالنسبة إلى المجتمع التونسي.
- المساهمة في تأمين اليقظة التكنولوجية لتحسين تموقع المنظومة الوطنية للتكوين والبحث والتجديد عالميا من خلال مواكبة أهم المستجدات العلمية والتكنولوجية وتعزيز الشراكة مع المنظومات المتقدمة.
- تعزيز اندراج هياكل المنظومة الوطنية للبحث والتطوير في برامج البحث العالمية مع الجامعات الأجنبية وفي إطار الشبكات المختصة.

- تشجيع التعاون حول المشاريع الكبرى المشتركة متعددة الاختصاصات والمؤسسات.

3-2- إرساء آليات التقييم والاعتماد وضمان الجودة

تتولى الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد التي تم التنصيب عليها في القانون الجديد للتعليم العالي السهر على تأمين آليات التقييم وضمان الجودة والاعتماد.

3-2-1- التقييم : يتمثل تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث ومسالك التكوين وبرامجه في تدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسساتي استنادا إلى معايير الجودة المعتمدة بهدف تحديد الإجراءات المناسبة للإرتقاء بمستوى أداء المؤسسة والنهوض به بفاعلية وكفاءة. ويتم التقييم على أساس معايير وأساليب وإجراءات موضوعية تضمن الشفافية والإنصاف تتولى الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد نشرها لإعلام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وإطارات التدريس والطلبة والإطارات الإدارية.

ويشمل التقييم مسالك التكوين والبرامج والأداء العلمي والبيداغوجي للمدرسين وإنتاجهم العلمي وتنميته والنتائج المسجلة على مستوى التعلم والتشغيلية والقدرات الإبداعية للمتخرجين ومدارس الدكتوراه والتكوين بواسطة البحث العلمي والشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية ومع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي وعقود التكوين والبحث.

ويكون التقييم داخليا وتقوم به مؤسسات التعليم العالي والبحث وخارجيا وتقوم به فرق من الخبراء تحت إشراف الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد.

3-2-2- ضمان الجودة : تتمثل جودة التعليم العالي والبحث العلمي في مطابقة للمعايير المحددة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد خاصة على مستوى :

- الإتقان في اكتساب العلوم والمهارات،
- كفاءة الأداء المهني للخريجين،
- فاعلية البحث العلمي والتجديد التكنولوجي،
- مدى تلاؤم التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

ويتمثل ضمان الجودة في استجابة المؤسسة للشروط اللازمة التي تتيح تحقيق الجودة والمحافظة عليها بصفة مستمرة. ويستند إلى مؤشرات تعتمد بيانات حول المواصفات المذكورة يمكن قياسها موضوعيا تحدها الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد.

3-2-3- الاعتماد : يتمثل الاعتماد في الإقرار من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بطلب من مؤسسة التعليم العالي والبحث الراغبة في ذلك بأن المؤسسة قد استوفت المعايير المستوجبة لضمان الجودة.

ويسند الاعتماد لمدة 4 سنوات إما للمؤسسة أو للبرامج أو للمسالك. ويمكن سحب الاعتماد في الأثناء من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد في صورة الإخلال بمعايير الجودة.

ويتمثل اعتماد المؤسسة في الإقرار من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بقدرة هيكل المؤسسة ومواردها البشرية على إسداء الخدمات الأكاديمية والإدارية وفقا لمعايير الجودة. ويشمل اعتماد المؤسسة البرامج والطرق البيداغوجية والبحثية المطبقة بها ومدى تناسبها مع مستوى الشهادات الممنوحة والكفاءات والمهارات المنتظرة من الخريجين.

أما اعتماد البرامج فيتمثل في الإقرار من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بمطابقة البرامج والطرق البيداغوجية والبحثية المطبقة بالمؤسسة لمعايير الجودة وتناسبها مع الكفاءات والمهارات المنتظرة من الخريجين.

ويمكن لمؤسسات التعليم العالي والبحث المتميزة والتي تتوفر فيها معايير ضمان الجودة أن تحصل بطلب منها على الاعتماد من الهيئة المعنية. وفي هذه الحال فإنها تلتزم بمعايير الجودة في التدريس والبحث العلمي والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي.

ويخول الحصول على الاعتماد للمؤسسة المعنية بالأمر الانتفاع باعتمادات إضافية تمكنها من مجابهة الالتزامات الناتجة عن تطبيق معايير الجودة.

3-3- التطوير على مستوى الاستشراف والبرمجة والتسيير

3-3-1- التعاقد بين الوزارة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث : أقر القانون الجديد للتعليم العالي مبدأ التعاقد بين الجامعات والدولة لمدة أربع سنوات كأسلوب متطور لتعزيز استقلالية الجامعات وضمان مساهمتها الفعلية في تنفيذ مخططات التنمية الوطنية وتحقيق معايير الجودة. وتحدد هذه العقود الأهداف وتضبط التزامات الأطراف في مجال التمويل وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير الأسس الموضوعية للتقييم والمساءلة اللاحقة.

ويكمن الهدف الأساسي من هذه العلاقة التعاقدية في دعم استقلالية الجامعات سعياً إلى إطلاق حرية المبادرة الجامعية في مجالات التكوين والبحث والتجديد التكنولوجي والتفتح على المحيطين الاقتصادي والاجتماعي وطنياً ودولياً قصد تمكينها من تقديم تصورات ومقترحات مبتكرة تساعد على إسداء تكوين يدعم تشغيلية الخريجين ويضمن قدراتهم التنافسية. وفي المقابل يتم إرساء نظام جديد للمساءلة اللاحقة على أساس مؤشرات أداء ونتائج قابلة للتقييم من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد.

ويتيح التعاقد مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث حرية المبادرة قصد العمل على تحقيق الأهداف المرسومة للقطاع في إطار الأولويات الوطنية في مجالات التكوين الحضوري والتكوين عن بعد والتكوين المستمر والتكوين بالتداول والتكوين حسب الطلب وتوفير فرص التعلم مدى الحياة، مع القيام بالبحث العلمي وتطويره وتنظيمه ودعم جودته والمساهمة في التجديد التكنولوجي والعمل على توظيف نتائج البحوث في مجالات التكوين والتنمية والسعي إلى التحكم في التكنولوجيا الحديثة وملاءمتها مع المعطيات الوطنية مع مراعاة متطلبات الجودة في مجالات التكوين والبحث والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي.

وتضبط عقود التعاقد مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث البرامج والمشاريع وسائر الالتزامات التي تتعهد بها وكذلك الإمكانات والاعتمادات التي يمكن وضعها على ذمتها من طرف الدولة والموارد الذاتية التي تتعهد بتعبئتها. وبذلك فإن التعاقد يضمن للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث التوازن الضروري بين التزاماتها وتعهداتها من جهة وما تحتاجه من إمكانات مادية ومؤسسية من جهة أخرى. ويرتكز اعتماد التعاقد بين الوزارة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث على التمشي المنهجي التالي :

- تقييم الوضعية عند الانطلاق: تقوم كل جامعة بتقييم داخلي لوضعيتها عند الانطلاق ووضعية المؤسسات الراجعة إليها بالنظر وبقياس جودة أدائها الحالي وتقديم تقرير التقييم الداخلي الخاص بها.
- إعداد مشروع المؤسسة: وهو يحدد الأهداف المنشودة والنتائج المنتظرة ويضبط مؤشرات الأداء في تطابق مع الأولويات الوطنية كما تم تحديدها في البرنامج الانتخابي ومخطط التنمية وأفاق العشرية 2016/2007.
- إعداد إطار المصاريف على المدى المتوسط لكل جامعة ولكل مؤسسة : وهو وثيقة مالية تقديرية متدرجة زمنياً تغطي ثلاث سنوات، يتم فيها إدراج مشروع المؤسسة والأهداف التي يتضمنها في صيغة برامج وأنشطة ترصد لها الاعتمادات الضرورية.
- تقييم مشروع المؤسسة: ينجز من طرف خبراء متخصصين طبقاً لدليل منهجي يعد للغرض ويشمل جوانب التكوين والبحث والتصرف.
- التفاوض حول مشروع العقد : وهو إجراء يجسم الاتفاق بين الدولة والجامعة حول الأهداف والنتائج المنتظر تحقيقها خلال 4 سنوات، في توافق مع الأهداف الوطنية في مجالات التكوين والبحث والتصرف. ومن المنتظر أن يقع إبرام العقود في جوان 2009.

3-3-2- اعتماد الصبغة العلمية والتكنولوجية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث : أقر قانون التعليم العالي توجهها استراتيجياً مستحدثاً يهدف إلى مزيد دعم مرونة التصرف في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وتعزيز استقلاليتها. ويخول هذا الإجراء الجامعات والمؤسسات التي تستجيب لشروط محددة إمكانية التحول إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية.

وتخضع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث التي تتخذ الصبغة العلمية والتكنولوجية إلى التشريع

التجاري على أن يخضع أعوانها إلى النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية، وأن تخضع صفقاتها إلى النصوص التشريعية والترتيبية المنطبقة على المؤسسات التي لا تكتسي صبغة إدارية.

ومن شأن هذا التوجه أن يساهم في دعم دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث في تكوين الإطارات والقيادات العلمية من جهة وفي مزيد تعبئة الموارد الذاتية من جهة أخرى.

وقد جاء الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها، مكرسا لهذه التوجهات ومؤكدا لها.

وضبط الأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرخ في 21 نوفمبر 2008 شروط تحويل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية، وربط هذا الإجراء بتوفر مؤشرات موضوعية أبرزها :

- جودة التصرف البيداغوجي
- جودة التصرف العلمي
- جودة التصرف الإداري والمالي
- جودة المردود الداخلي
- التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي
- التوقيع على عقد تكوين و/أو بحث.

3-3-3- التصرف حسب الأهداف وإطار المصاريف على المدى المتوسط : خطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في سياق إرساء نظام التصرف حسب الأهداف خطوات مهمة لعل أهمها اعتماد إطار المصاريف على المدى المتوسط الذي يمثل أحد أدوات الإدارة الرشيدة في التخطيط والاستشراف والتصرف المالي ووسيلة للمساعدة على اتخاذ القرار. وهو أداة مقارنة تربط بين برمجة المصاريف وحشد الموارد على فترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات. ويسمح إطار المصاريف بتمتين الترابط بين توزيع الموارد وأهداف السياسة القطاعية المعتمدة. ويشكل بذلك أداة ضرورية لتقييم مدى نجاعة المصاريف المرسمة في الاستراتيجية المتبعة مقارنة بالموارد المالية التي يمكن توفيرها على المدى المتوسط.

3-3-4- تطوير الإعلام العلمي والمكتبات والأرصدة الوثائقية : يتجه العمل في هذا الإطار على تطوير المكتبات الجامعية متعددة الاختصاصات والمكتبات الفرعية المتخصصة المرتبطة بها ومكتبات المؤسسات الجامعية لضمان تناسق خدمات الاقتناء والاستعمال والإعارة والصيانة.

كما يجدر الحرص على إثراء الرصيد المكتبي والوثائقي للمكتبات وفتحها أمام الطلبة بهدف تمكينهم من أوسع الخدمات وأجودها من حيث توفر الوثائق والمعطيات وسرعة آجال الاستجابة للطلبات.

ويتم العمل في هذا المجال على توظيف منظومة "البيروني" أحسن توظيف وتعميم استخدامها في مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.

وتبذل عناية خاصة لترشيد سياسات الاقتناء والإعارة والصيانة ولتطوير أساليب التصرف المكتبي من حيث مسك السجلات المرقمة حول الرصيد وتحيين قواعد البيانات الالكترونية واحترام الدورية السنوية لعمليات الجرد.

أما على مستوى الإعلام العلمي فإن الجهود تتجه إلى مزيد توفير المعلومة العلمية وجعلها أكثر مرونة وسهولة، وإلى مزيد التعريف بنتائج عمل هيكل البحث والتطوير الوطنية ودعم إشعاعها في المحيطين الداخلي والخارجي في ارتباط وثيق مع الأولويات الوطنية.

ويتم العمل على تطوير تكنولوجيات التشبيك المتقدمة وتركيز أنظمة معلومات مفتوحة تشتمل على فضاء إعلامي افتراضي يتوفر على قواعد معطيات حول الهياكل والموارد البشرية، والآليات والحوافز، والبرامج والمشاريع، والدراسات التقنية والاستراتيجية والبحوث والنتائج، وبراءات الاختراع، والتظاهرات، وكذلك التجارب النموذجية.

أما على مستوى البحث والتطوير التكنولوجي فيجدر العمل على مزيد تعصير التجهيزات العلمية وترشيد

الاقتناءات وتحسين التوزيع الجغرافي لمنظومات التجهيزات التكنولوجية.

3-4- تطوير الإعلامية في التكوين والتسيير وإرساء منظومة التعليم الافتراضي

تقوم استراتيجية تطوير القطاع على بعد هام يتعلق بدعم اعتماد الإعلامية في التكوين والتسيير. ويقتضي هذا التوجه تطوير أنظمة المعلومات الخاصة بالقطاع وإدماجه في المنظومات الوطنية، ومضاعفة أوجه استخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال في التكوين والبحث والتسيير، وإرساء منظومة التعليم الافتراضي، وتعزيز الإدارة الإلكترونية بما يسهم في تحقيق مرونة أكبر لتدفق المعلومات ويسرا أوفر في الوصول إليها وتوظيفها.

ويشمل هذا الجهد العمل على إنجاز عدد من التطبيقات الإعلامية المندمجة الخاصة بالتعليم العالي، ووضع عدد من الخدمات على الإنترنت لفائدة الطلبة ومستعملي المرفق العام للتعليم العالي والبحث والمهتمين به. ومن ذلك:

- التسجيل الإداري عن بعد من خلال تطبيق موحدة وطنيا وموقع وحيد لجميع الطلبة هو www.inscription.tn الذي يمكن في الآن نفسه من توفير خدمات التسجيل وإصدار النتائج النهائية للامتحانات.
- توجيه الناجحين الجدد في البكالوريا إلى المؤسسات الجامعية بصفة تفاعلية من خلال موقع www.orientation.tn.
- التسجيل البيداغوجي والتصرف في شهادات النظام القديم من خلال تطبيق "إيناس" (INESS) وتطويرها تدريجيا لتنصهر في منظومة "سليمة".
- التصرف في مكونات نظام "أمد" باعتماد تطبيق "سليمة" (SALIMA) التي توفر جملة من الخدمات المرتبطة بالتصرف في جداول الأوقات والفضاءات والتسجيل البيداغوجي وبالتصرف في المسالك ومتابعة مسارات الطلبة وإدارة الامتحانات وإصدار الشهادات وملاحقتها. وهي بذلك تمثل أداة عمل تساند مؤسسات التعليم العالي والبحث على مواكبة أوجه التجديد التي تضمنها نظام "أمد" وتيسر مهمتها في إدارة هذه المنظومة في مختلف أبعادها.
- التصرف في المكتبات الجامعية باعتماد منظومة البيروني التي تهدف إلى تأهيل المكتبات الجامعية من خلال اعتماد الإعلامية في استغلال المخزون الوثائقي سواء من داخل المكتبة المعنية أو عن بعد وتسهيل النفاذ إلى الموارد الوثائقية الأجنبية، وبعث شبكة تسمح بالاتصال بالمكتبات عن بعد وتيسر ترابطها وتفاعلها وتتيح تبادل الخدمات بينها مع ربطها بالشبكة الوطنية الجامعية، وتجميع الأدلة عبر القطاعات لبعث مكتبة جامعية افتراضية.
- دمج كل الخدمات المذكورة وتمكين الطالب من خدمات إضافية غير جامعية في مجالات الصحة والنقل والترفيه في إطار التوجه الوطني لتطوير الإدارة الإلكترونية من خلال إنجاز المنظومة المعلوماتية الوطنية الجامعية (SINUS).
- دعم دور جامعة تونس الافتراضية في تفاعلها مع مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وأقسام التعليم عن بعد لإرساء منظومة متكاملة للتعليم الافتراضي.

4- التجديد البيداغوجي واستهداف القطاعات والمسالك الواعدة

4-1- تعميم نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه ("أمد")

يشكل نظام "أمد" هيكلية جديدة لأنظمة التكوين في التعليم العالي تسائر المعايير المعتمدة في أنظمة التعليم العالي الأكثر تقدماً.

وتهدف هذه الهيكلية الجديدة إلى الرفع من نوعية عروض التكوين الجامعي وتحسين جودتها وإدراج مسارات تكوينية جديدة تعتمد نظام الأرصدة الذي يسمح بإسناد أرصدة قابلة للاكتساب النهائي وللتحويل إلى كل مكونات برنامج دراسي معين باعتبار حجم العمل الموكل إلى الطالب، والنظام السداسي والوحدات التعليمية، وملحق الشهادة وهو وثيقة تضاف إلى شهادة التخرج وتحتوي على معلومات حول الطالب والمؤسسة ومستوى الشهادة ومحتواها والنتائج المتحصّل عليها والمسار التكويني للطالب.

وتقوم منهجية الإصلاح على اعتماد تمش واقعي يراعي خصوصيات المؤسسات الجامعية. ويتم تنفيذ الصالح بصفة تدريجية على مستوى الشهادات وعلى مستوى انخراط المؤسسات المعنية في الدفعات الخاصة بكل شهادة. كما يقوم التمشي المعتمد على إشراك الهياكل الجامعية في نسق تصاعدي ينطلق من القسم، فالمجلس العلمي لمؤسسة التعليم العالي، فالجامعة، فاللجنة الوطنية القطاعية المختصة، فاللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية أو الأساسية أو اللجنة الوطنية للماجستير المهني أو ماجستير البحث حسب طبيعة الشهادة، ووصولاً إلى اللجنة الوطنية للإشراف وتأهيل مجلس الجامعات.

وينجز الإصلاح على مستوى الشهادات الثلاث ويتم الانتقال نهائياً إلى نظام "أمد" في موفى السنة الجامعية 2011 – 2012 على أن يتم الانتهاء من مستوى الإجازة في سنة 2008-2009 وأن يتم الشروع في إصلاح الماجستير بداية من سبتمبر 2009.

4-2- استهداف القطاعات والمسالك الواعدة

4-2-1- تطوير مسالك التكوين في القطاعات الواعدة وذات التشغيلية العالية ومضاعفة عدد الطلبة فيها : وذلك بتطوير مسالك التكوين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والإلكترونيك، والدراسات التكنولوجية، والإنسانيات التطبيقية، والفنون والحرف.

4-2-2- تعزيز المسار التكويني للمهندسين وتنويعه : شهد تكوين المهندسين تطورا هاما خلال السنوات الأخير وقد سجلت سنة 2007/2008 تخرج ما يناهز 3769 مهندسا. وانطلاقا مما تم رصده من تطور نوعي في الطلب الاقتصادي والمتمحور أساسا حول الاختصاصات الهندسية والتكنولوجية، واعتمادا على ما تم استشرافه من حاجيات مستقبلية على مستوى المهن والإطارات، وعملا على دعم نسب التأطير في المؤسسات الاقتصادية لتحسين مقدرتها التنافسية، سيتم العمل على تعزيز المسار التكويني للمهندسين وتنويعه وتطوير الدراسات التكنولوجية وذلك من خلال :

- توسيع طاقة التكوين بالمعاهد العليا التحضيرية للدراسات الهندسية ودعم المسالك المؤدية إلى التحصيل على الشهادة الوطنية لمهندس.
- تمكين حاملي الأستاذيات العلمية والتكنولوجية من دخول مدارس المهندسين حسب شروط ومقاييس محددة.
- التركيز على تنويع التخصصات ودعم المجالات الواعدة كالإعلامية والاتصال والإحصاء وهندسة البرمجيات.
- تطوير مؤشر عدد الطلبة في شعب تكوين المهندسين (هندسة وتقنيات مماثلة) والرفع من عدد الخريجين لمقاربة المعدلات المعتمدة في الدول الأكثر تقدماً.

4-2-3- تعزيز التكوين بالماجستير المهني وتنويعه : ويقتضي ذلك أن يوجه إصلاح شهادات الماجستير المهني في "أمد" وأن يوظف في استهداف المجالات الواعدة وأن يتم وضع المناهج البيداغوجية والآليات

التي تمكن الطالب من اكتساب تقنيات جديدة تساعد على تطوير القدرات المهنية لخريجي التعليم العالي. كما يندرج في هذا الإطار دعم التوجه المتعلق ببعث ماجستير مهني واحد على الأقل في "إحداث المؤسسات" بكل جامعة.

4-2-4- تفعيل مدارس الدكتوراه : تشكل مدارس الدكتوراه هياكل علمية وتكنولوجية تهدف إلى تكوين طلبة دراسات الدكتوراه عن طريق البحث وبالشراكة مع المحيط الاقتصادي وتنمية روح المبادرة وثقافة المؤسسة لدى الباحثين. وقد أحدثت مدارس الدكتوراه بمقتضى الأمر عدد 1417 لسنة 2007 المؤرخ في 18 جوان 2007. وتم تنظيمها وضبط تركيبة الهيئات العلمية والبيداغوجية التابعة لها وكذلك طرق سيرها بمقتضى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي المؤرخ في 13 نوفمبر 2007.

4-3- تكريس المبادئ البيداغوجية المرنة والمجددة

4-3-1- تشريك الكفاءات المهنية في أنشطة التدريس والتأطير: بتكثيف التعاقد مع خبراء غير جامعيين وخبراء في التكنولوجيات الحديثة وحرفيين ومدربين، والاستعانة بالمهنيين عبر تشريكهم في مختلف أطوار العملية التعليمية وخاصة على مستوى تدقيق المحتوى والنظر في البرامج وتنظيم وتأطير التبرصات وإلقاء المحاضرات والمساعدة على دعم تشغيلية المتخرجين ودعمهم في تصور المشاريع وبعث المؤسسات.

4-3-2- تمكين الطالب من تغيير مسلك دراسته عند الاقتضاء وتعديل المسارات وفتح الآفاق من خلال :

- تمكين المتفوقين من خريجي المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية من الالتحاق بالمدارس الوطنية للمهندسين أو التسجيل بالمرحلة الثانية من الأستاذيات
- تمكين المتحصلين على الشهادة الوطنية للمرحلة الأولى من التسجيل بالسداسي الثالث من إحدى شعب المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.
- تمكين الطلبة المسجلين بالسنوات الأولى من إجازات "أمد" من تغيير مسالك تكوينهم في حدود 10 بالمائة بين الإجازات التطبيقية والأساسية.
- تمكين الطلبة المسجلين بالسنوات الأولى من الماجستير في "أمد" من تغيير مسالك تكوينهم في حدود 10 بالمائة بين الماجستير المهني وماجستير البحث.
- تمكين الطالب من وحدات تعليمية اختيارية في برامج الدراسة للإجازات والماجستير
- إيجاد معابر بين التخصصات المتقاربة داخل المؤسسة الواحدة أو من مؤسسة إلى أخرى.

4-4- تطوير التكوين عن بعد وتدعيم منظومة التعليم الافتراضي كرافد لفتح آفاق التعلم مدى الحياة

تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا على تطوير التكوين غير الحضوري وتدعيم منظومة التعليم الافتراضي كرافد لفتح آفاق التعلم مدى الحياة ومكمل للتعليم العالي الحضوري.

وتضطلع جامعة تونس الافتراضية في تكاملها العضوي والوظيفي مع بقية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث بالدور المركزي في هذا المحور الإصلاحي.

وقد دعم الأمر عدد 1936 لسنة 2006 المؤرخ في 10 جويلية 2008 المتعلق بضبط مهام جامعة تونس الافتراضية ونظام التكوين بها وعلاقتها بالجامعات الأخرى، هذا الدور وأكدته بتحديد أهداف جامعة تونس الافتراضية في ما يلي:

- تأمين وتعميم التكوين غير الحضوري بصورة تدريبية قصد جعله تكويناً إشهادياً وتأهيلياً،
- إدماج نسبة من الدروس غير الحضورية ضمن التكوين الحضوري،
- توحيد المبادرات المتعبرة بالتكنولوجيات التربوية،
- تيسير نشر ثقافة التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة في محيط قائم على العلوم والتجديد وذلك باستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال،
- دعم تساوي الحظوظ في مجال التعليم العالي وتقادي الإقصاء والعمل على أن يشمل هذا التكوين أكبر عدد من الجمهور المستهدف خارج دائرة الطلبة النظاميين،

- البحث المتواصل للتعرف على الحاجيات المتجددة للتكوين وتطوير العلاقات الجامعة مع المؤسسات العمومية والخاصة.
 - العمل على تنمية الشراكة الجامعية في بعدها الوطني والدولي ووافق تشريك القطاع الخاص.
- وتضطلع جامعة تونس الافتراضية في هذا الإطار بمهام بيداغوجية وأخرى تقنية :

- تتمثل المهام البيداغوجية في تأمين تكوين غير حضوري مندمج للطلبة النظاميين، وتأمين تكوين غير حضوري شامل للطلبة غير النظاميين، وإنتاج المحتوى البيداغوجي الرقمي المجدد، وتكوين الأساتذة والمكونين والتقنيين والمتصرفين.
- وتتمثل المهام التقنية في إيواء المحتوى البيداغوجي الرقمي لمجابهة حاجيات التعليم غير الحضوري، وإدارة منظومات التكوين غير الحضوري والتصرف فيها، وإحداث وتطوير مواقع الواب المتعلقة ببرامج التكوين والتطبيقات الخاصة بالجامعة والقيام بإثراء تطبيقات أخرى حسب الحاجة، والسهر على تأمين حسن سير نظام السلامة المعلوماتية التي تربط بين منظومة التكوين عن بعد ومراكز التعليم عن بعد، والإشراف على عمل مراكز التعليم عن بعد ومراكز التحاور غير الحضوري وخابر الإنتاج الرقمي ومتابعتها وإسداء المختلفة في مجال التكوين غير الحضوري.

وقد اهتمت الجامعة المعنية منذ انطلاقتها سنة 2002 بتوسيع دائرة المنخرطين في منظومة التكوين عن بعد من طلبة ومدرسين جامعيين وكذلك موظفين ومهنيين بمختلف انتماءاتهم القطاعية مع إيلاء الأولوية للتكوين الأفقي. هذا بالإضافة إلى تنسيق مختلف الأنشطة المتعلقة بالتكوين الافتراضي مع باقي الجامعات، في إطار منظومة متكاملة توحد جهود وإمكانيات جميع الأطراف ليكون هذا النوع من التكوين مكملًا ورافدًا مهما للتعليم العالي الحضوري. وقد تمّ تحقيق جملة من الإنجازات في عدة مجالات نذكر منها:

4-4-1- تكوين المكوّنين والتقنيين والإداريين: تم تنظيم ندوات تحسيسية ومحاضرات لفائدة أكثر من 2000 مدرّس ومسؤول من مختلف الجامعات، كما تم تأمين تكوين للمكوّنين لفائدة أكثر من 1900 أستاذ و تقني و إداري وذلك في مجالات التعلم عن بعد والبيداغوجيا الرقمية، وتصميم المحتويات البيداغوجية وإخراجها بتقنيات الملتيميديا واستغلال منظومات التعلم عن بعد والمرافقة البيداغوجية عن بعد. وتم تأهيل 101 مكوّنًا في إطار تعميم تدريس شهادة الكفاءة في الإعلامية والانترنات.

4-4-2- الإنتاج البيداغوجي الرقمي: تم العمل على الاستثمار في مجال تجديد المحتوى البيداغوجي وأساليب التدريس ومناهجه واتجهت الجهود نحو إنتاج المحتويات البيداغوجية الرقمية والمضامين التفاعلية وتطوير تطبيقات لتصميم وحدات التكوين غير الحضوري وإخراجها. وقد بلغ عدد الوحدات المنجزة في مخابر الإنتاج الرقمي 413 وحدة تكوين رقمية، إضافة إلى عدة وحدات أخرى في طور الإنجاز والتجويد.

4-4-3- بعث مسارات تكوين غير حضورية: وقد تم تطوير مسارات تكوين مجدّدة في مجال التعلم غير الحضوري الشامل ووسعت أبواب التسجيل في هذه الشعب باعتماد صيغ تدريس مرنة تشمل الموظفين والمهنيين الذين يرغبون في مواصلة مسارهم الجامعي أو تغييره أو تنويعه. ومن ذلك :

- شعبة تقني سامي في "التصرف في المؤسسات" التي انطلقت منذ فيفري 2003
- شعبة تقني سامي في "إدارة وإتصال" التي انطلقت منذ سبتمبر 2005
- الماجستير المهني في "العلوم الإستشرافية المطبقة" التي انطلقت منذ نوفمبر 2005.
- تكوين تأهيلي في "شهادة الإعلامية والانترنات" الذي انطلق منذ 2006.
- الإجازة في "الأساليب الإعلامية المطبقة في التصرف في المؤسسات" (L3 e-miage) بالشراكة مع جامعة فرنسية : التي انطلقت منذ في جانفي 2006.
- الماجستير المهني في "راديولوجيا الأعصاب والتصوير الطبي العصبي التشخيصي" بالتعاون مع كلية الطب بسوسة: التي انطلقت منذ 2007.

4-4-4- دعم التكوين غير الحضوري المندمج من خلال :

- تعميم التكوين الأفقي في شهادة الإعلامية و الأنترنات "C2i": حيث تتواصل الجهود لاستكمال التعميم التدريجي لهذا التكوين و ذلك من خلال تأمين دورات تكوينية لفائدة المنسقين و الفرق البيداغوجية وتنظيم أيام تكوينية و دورات تأهيل لفائدة الطلبة والمكوّنين وقد بلغ عدد الطلبة

المعنيين 65.088 طالبا سنة 2008.

- تعميم التكوين الأفقي في "ثقافة المؤسسة": وقد أنجز محتوى هذه الوحدة باعتماد مقاربات جديدة في التصميم والإخراج والأنشطة التعليمية التفاعلية ووضع على الخط بمنظومة التعلم عن بعد على ذمة طلبة إجازات "أمد" في سبتمبر 2008 وبلغ عدد المسجلين 9476 طالبا .
- دعم التكوين الحضوري بالجامعات والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بوضع دروس رقمية على الخط لفائدة الطلبة النظاميين لمساندتهم في تكوينهم الجامعي ولنشر الثقافة الرقمية وفتح آفاق جديدة أمامهم. وقد بلغ عدد المنتفعين من هذا التكوين 7717 طالبا سنة 2008. ويتمتع الطلبة النظاميون بتسجيل آلي بموقع الجامعة، يتيح لهم الدخول إلى منظومة التعلم عن بعد واستغلال الموارد البيداغوجية الرقمية.

4-4-5- تطوير البنية التحتية التكنولوجية لأنشطة التعلم الافتراضي: طورت جامعة تونس الافتراضية بنية تحتية تكنولوجية تتماشى مع خصوصيات التكوين غير الحضوري القائم على الاتصال والتفاعل بين المكونين والطلبة باستغلال شبكة الأنترنات ذات التدفق العالي. وتعد المنظومة في سنة 2008 ، 132 مركزا للتعلم عن بعد و 14 مركزا للتداول عن بعد و 13 مخربا للإنتاج الرقمي علاوة عن استوديو للتصوير والتركيب وقاعة للتكوين وقاعة موزعات.

وستسعى الوزارة إلى تطوير هذه المعطيات والمؤشرات لإرساء منظومة متكاملة للتعليم عن بعد تفتح المجال أمام جميع التونسيين المؤهلين للتعليم العالي، دون تهميش أو إقصاء، بما في ذلك ذوي الحاجات الخصوصية أو المنقطعين عن التعلم في إطار تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة وثقافة التكوين المستمر.

5- تكوين المكونين كإحدى دعائم بناء اقتصاد المعرفة

إن دعم الموارد البشرية بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث وخاصة فيما يتعلق بتكوين المكونين يعد من الأهداف المركزية للوزارة باعتبار أن إطار التدريس في الجامعات هو إحدى دعائم بناء اقتصاد المعرفة.

ويتواصل تطور عدد المكونين بالتعليم العالي بصورة موازية لتطور عدد الطلبة لتأمين الظروف الملائمة للتكوين والتأطير. فقد كان عدد المدرسين بمختلف مؤسسات التعليم العالي سنة 2004-2005 في حدود 16671 مدرسا من جميع الرتب والأصناف وباعتبار الأطباء الاستشفائيين الجامعيين. وقد بلغ عدد المكونين في مفتح السنة الجامعية 2007-2008 حوالي 18608 مدرسا. وهو عدد في تطور مواز لتطور عدد الطلبة (حوالي 9464 طالب إضافي). أما نسبة التأطير فتعادل 18 طالبا لكل مدرس.

وتقدر الحاجيات الإضافية من المدرسين في مختلف المعاهد العليا والكليات بحوالي 1200 مدرس سنويا. وضمانا لجودة التكوين وعملا على بلوغ الأهداف المنشودة وتوفير حوالي 25 ألف مدرس جامعي قار في أفق سنة 2011، تتجه الإستراتيجية القطاعية إلى تطوير تكوين المكونين على مستوى المحاور الموالية.

5-1- تنمية إطار التدريس عن طريق التكوين بالبحث

تسعى الوزارة إلى تنمية إطار التدريس عن طريق تنويع شهادات الماجستير والدكتوراه، وتوفير الظروف المادية والتجهيزات الملائمة.

وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمرحلة الثالثة 25141 طالبا في سنة 2007/2008. ويتوزع هؤلاء الطلبة على 19763 طالب في شهادة الماجستير و5378 طالب في شهادة الدكتوراه. وفي نفس الوقت، تطور عدد الأطروحات ذات الإشراف المزدوج من 530 أطروحة سنة 2004 إلى 1574 أطروحة سنة 2007. كما بلغ عدد المنح الوطنية للدراسة بالخارج في السنة نفسها 418 منحة وطنية و18 منحة تعاون دولي و406 قروض، وتم رصد 924 منحة تداول في مستوى المرحلة الثالثة.

ويقتضي دعم تكوين المكونين عن طريق البحث العمل على:

- الترفيع في عدد طلبة الماجستير والدكتوراه وتنويع مسالك التكوين بها.
- مزيد الحرص على إنجاز مذكرات البحث والأطروحات في الآجال المحددة.
- مزيد دعم التكوين البيداغوجي في دراسات الماجستير والدكتوراه.
- الترفيع في عدد مدارس الدكتوراه خاصة بالنسبة إلى الاختصاصات ذات الأولوية.
- العمل على مزيد تحسين ظروف التأطير بما في ذلك مزيد إحداث وحدات البحث والمخابر وترشيد استعمال التجهيزات المتوفرة في المؤسسات لغايات جماعية وتمكين الجامعات من السهر على بلوغ هذا الهدف تعميما للفائدة مع تيسير إجراءات صرف الاعتمادات الموضوعية على ذمة مخابر البحث ووحداته.
- السعي إلى مزيد إثراء المكتبات بالمراجع العلمية ودعم الإعلام العلمي والاشتراكات في الدوريات الالكترونية وقواعد البيانات الرقمية مع ضمان تقاسمها بما يساعد الطلبة على التكوين والباحثين على إنجاز أطروحاتهم.
- التشجيع على بعث بعض التجارب النموذجية للتكوين بالتداول.
- إيلاء المزيد من العناية للإشراف المزدوج على رسائل البحث وأطروحات الدكتوراه.
- دعم الشبكات المعلوماتية من حيث الربط والتدفق والأنظمة المعلوماتية والتطبيقية ذات الطابع العلمي أو في مجال الإدارة والتصرف ودعم الرقمنة إنتاجا واستغلالا.

5-2- سياسة الانتدابات ودعم الجامعات الداخلية

تسعى الوزارة إلى توجيه سياسة الانتدابات لدعم نسب التأطير وسد الحاجيات في الاختصاصات ذات الأولوية ودعم الجامعات الداخلية والفتية.

وقد تم في سنة 2007 انتداب وترقية 1210 من المدرسين في الجامعات الداخلية. وتوزع أكثر من 25 % من هؤلاء المنتدبين على الجامعات الفتية. وتم تشجيع المدرسين الجامعيين على مساندة هذه المؤسسات بالقيام بساعات تدريس إضافية إثر صدور الأمر عدد 2318 لسنة 2007 المؤرخ في 11 سبتمبر 2007 المتعلق بضبط المقدار اليومي لمنحة التنقل الخاصة بالمدرسين الباحثين المدعويين للتدريس ببعض الجامعات الداخلية وشروط إسنادها.

وسيتم العمل على تأكيد هذا التمشي من خلال :

- سد النقص من المكونين في الاختصاصات المستحدثة كالإعلامية والملتيميديا واللغات المطبقة واختصاص السياحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية وهندسة المعدات الفلاحية وتكنولوجيا البيئة والمواصلات والرياضيات التطبيقية وغيرها .
- دعم الجامعات الفتية بمدرسين باحثين من صنف "أ" .
- تمكين المؤسسات التي لا يوجد بها مدرسون جامعيون قارون كالمدراس العليا لعلوم وتقنيات الصحة من إطار تكوين جامعي قار.
- مزيد الاستعانة بالكفاءات التونسية داخل البلاد في إطار عقود مجزية وتكثيف التمديد في فترة المباشرة إثر بلوغ سن التقاعد بالنسبة إلى أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين الذين يقومون فعلا بتأطير البحوث.
- مزيد الاستعانة بالخبرات التونسية في الخارج من مدرسين وباحثين ومختصين.
- مزيد الاستعانة بالخبرات الأجنبية ودعم اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات الجامعية التونسية ونظيراتها الأجنبية.
- مزيد الاستعانة بالأساتذة المتميزين في مجال التأطير.
- تحقيق التكامل داخل الجامعات الفتية وتمكينها من تأمين تكوين في كافة الاختصاصات قصد تسهيل استقطاب الكفاءات إليها.

5-3- تكثيف التكوين البيداغوجي للمدرسين

يشكل التكوين البيداغوجي للمدرسين جهدا مستمرا تؤمنه الجامعات كل في ما يخصها وتدعمه الوزارة بدورات مكثفة وموجهة في المحاور المستحدثة.

ويتجه العمل على تكثيف التكوين البيداغوجي للمدرسين وتثويته من خلال :

- تنظيم ندوات على المستوى الوطني للتكوين البيداغوجي لفائدة المدرسين الجدد من رتبة أستاذ مساعد ومساعد.
- تنظيم حلقات تكوين بيداغوجي على مستوى كل جامعة أو مجموعة جامعات للمنتدبين الجدد أو في إطار دراسات الماجستير.
- تأمين تكوين أفقي في منهجيات التدريس واستعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال للتدريس وكيفية إعداد الدروس والتقييم. تأمين تكوين خصوصي حسب المواد أو عائلات المواد.
- تأمين هذا التكوين من قبل أساتذة تونسيين من ذوي التجربة والكفاءة أو من قبل أساتذة زائرين.

وقد شرعت الوزارة في تكريس هذا التمشي حيث نص القرار المؤرخ في 25 نوفمبر 2008 والمتعلق بضبط مشاركة المدرسين الجدد في التكوين البيداغوجي على ضرورة أن يخضع المنتدبون الجدد من المدرسين الباحثين التابعين للجامعات الذين لهم رتبة أستاذ مساعد ومساعد، وكذلك من المدرسين التكنولوجيين الذين لهم رتبة محاضر تكنولوجي أو تكنولوجي إلى تربص يدوم سنتين يمكن تمديده بسنة واحدة.

ويشتمل هذا التربص على حلقات التكوين البيداغوجي التي تنظم على المستوى المركزي أو الإقليمي أو الجهوي أو في إطار الجامعة المعنية.

واعتبر القرار المشاركة في حلقات التكوين البيداغوجي والمواظبة على حضورها من العوامل الأساسية لتقييم التربص. وتؤخذ بعين الاعتبار عند النظر في ملف الترسيم من طرف الهيئات المعنية كما يؤخذ بعين الاعتبار التقدم الفعلي في إنجاز أطروحة الدكتوراه.

6- تطوير الحياة الجامعية

يستدعي التطور الكمي لأعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، والتوجه العام الذي تعتمده الوزارة في تحسين جودة الحياة الجامعية لتمكين الطلبة من الظروف المحفزة على التفوق والتميز، بذل جهود إضافية لتطوير الخدمات الجامعية على المستويين الكمي والنوعي.

6-1- تطوير الخدمات الجامعية ودعم جودتها

يستدعي تطوير الحياة الجامعية وتحسين جودتها العمل على مزيد تحسين ظروف السكن الجامعي، وتطوير التغذية الجامعية وترشيد سياسة الإنفاق على مستوى المنح والقروض. يفتضي تحسين ظروف السكن الجامعي العمل على :

- مواصلة بناء وتجهيز فضاءات سكنية بالأقطاب الجامعية المستحدثة
 - تحفيز القطاع الخاص قصد تحمل جزء من أعباء الخدمات الجامعية وذلك بالتوازي مع تحقيق نسبة الإيواء المرتقبة.
- ويقتضي تحقيق الهدف المتعلق بتطوير التغذية الجامعية مزيد العمل على تقليص ظاهرة الاكتظاظ، وتطوير عدد المقاعد بمختلف المطاعم الجامعية وعدد الأكلات الموزعة يوميا بالتناسب مع تزايد عدد طالبي هذا النوع من الخدمات الجامعية، والمحافظة قدر الإمكان على قيمة التسعيرة الرمزية التي يدفعها الطالب مقابل الوجبة الغذائية، فضلا على الحرص على ضمان سلامة الأكلة والحفاظ على قيمتها الغذائية وذلك من خلال :

- تركيز منظومة تحليل المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة.
- تكثيف التكوين الميداني للأعوان الساهرين على سير المطاعم في مختلف مجالات حفظ الصحة وسلامة التغذية.
- مواصلة تأهيل المطاعم المتواجدة بالمعدات والتجهيزات الحديثة والمتطورة لمواكبة الحاجيات المؤكدة لتجويد نوعية الخدمات والتحكم في كلفتها.

أما على مستوى ترشيد سياسة المنح والقروض الجامعية فيجدر التأكيد على أن إسناد المنح والقروض الجامعية يخضع إلى مقياس الدخل السنوي لعائلة الطالب والرجوع أساسا إلى الأجر الأدنى المهني للولي. وتبعا لذلك فإن الإنفاق على نفس المقدار الأقصى المعمول به حاليا من جهة، والتطور الملحوظ للمستوى العام للدخل في البلاد من جهة أخرى، يؤكدان التوجه المتعلق بأن تصبح المنحة من مأل أبناء العائلات المعوزة دون سواهم.

6-2- دعم التغذية الصحية والإحاطة النفسية للطلاب

ويكون ذلك بتثمين المكتسبات الحالية ودفع التعاون مع وزارة الصحة العمومية لتحقيق الأهداف التالية:

- توسيع التغطية الصحية والوقائية للطلاب بتدعيم عدد الفحوص الطبية التي تشمل كافة طلبة السنوات الأولى والنهائية من التعليم العالي إلى جانب طلبة المرحلة الثالثة وجميع الطلبة الأجانب مع متابعة ومعالجة حالات القصور الملاحظة أثناء هذه الفحوص وتوفير الوسائل الضرورية للتغلب عليها وتيسير إدماج الطلبة في محيطهم الجامعي،
- مواصلة تنفيذ السياسة الصحية المعتمدة والمتمثلة في ضمان العلاج المجاني بالمؤسسات الصحية العمومية لكافة الطلبة دون 28 سنة.
- الحرص على توفير الإرشاد والإحاطة النفسية للطلاب وذلك بدعم مكاتب الإصغاء وتعميمها تدريجيا بجل المؤسسات الجامعية من ناحية وتكثيف حصص الإصغاء الوقائي والتواصل الجماعي من جهة ثانية.

6-3- تكثيف الأنشطة الثقافية والرياضية وتنويعها بالوسط الجامعي

يعد الفعل الثقافي الطالب رافدا من روافد بناء مجتمع متأصل في حضارته وتاريخه ومتفتح على روح

العصر. وتكريسا لهذا التوجه يجدر العمل على :

- التطور المتواصل للمنح المرصودة لمعاودة المؤسسات الجامعية على دعم نواديها واستقطاب أكبر عدد ممكن للطلبة ضمن أنشطتها.
- مواصلة اقتناء التجهيزات الفنيّة والتنشيطية مع العمل على ترشيد توظيفها داخل فضاءات التنشيط.
- نشر الثقافة الرقمية عبر إرساء برامج ترمي إلى تشجيع المؤسسات على توفير المعدات الضرورية ومساعدة المؤطرين على تنظيم حلقات تكوينية لفائدة الطلبة خاصة وتتمتع اليوم أغلب المؤسسات الجامعية بشبكات إعلامية داخلية.
- دعم الإطار البشري التنشيطي في مختلف المجالات الثقافية وذلك بانتداب منسقا ثقافيا بالإضافة إلى ارتفاع عدد المنشطين.
- تفعيل دور المراكز الثقافية الجامعية بهدف تنويع أنماط التنشيط الموجهة للطلبة ومزيد اتصالها بالمحيط الثقافي الوطني وتطوير نسبة عدد الطلبة المنخرطين والمستفيدين بأنشطتها، كما تسعى الوزارة إلى العمل على إحداث مراكز ثقافية جديدة بالمركبات الجامعية الكبرى لتعزير المراكز الثمانية المتواجدة وتشجيع الفضاءات الثقافية وحثها على تحقيق تعاون وشراكة فاعلة مع محيطها الخارجي.